



مشروع مداخلة دولة قطر

أمام

الاجتماع الوزاري الافتراضي لأقل البلدان نمواً

الخميس، 17 سبتمبر 2020

يرجى المراجعة عند الإلقاء

سعادة وزير خارجية جمهورية مالايو ورئيس مجموعة أقل البلدان نمواً،
سعادة رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة،
سعادة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة،
سعادة المندوب الدائم لباكستان ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
سعادة نائب الرئيس للشركات والاتصالات والتوعية لمؤسسة التمويل الدولية،
سعادة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي لأقل البلدان نمواً
والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

ننقدّم بخالص الشكر والتقدير لجمهورية مالايو، رئيس مجموعة أقل
البلدان نمواً على عقد هذا الاجتماع، وننتهي على جهودها المقدّرة ودورها
الريادي في حشد الدعم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً
ومواصلة تسليط الضوء على التحديات الناشئة والفرص. كما نُثمن الدور
الهام الذي يضطلع به مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان
النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيدات والسادة،

إنّ انعقاد اجتماعنا اليوم عبر الوسائل الافتراضية يُعدُّ أحد الوسائل
الكفيلة بتذكيرنا بأنّ العالم يعيش في ظروف غير مسبوقه تكتنفها العديد من
التحديات للتصدي لجائحة فيروس كورونا التي تطال تداعياتها السلبية جميع
البلدان، وتؤثر بشكل خاص على أقل البلدان نمواً حيث تُفاقم من التحديات
الاستثنائية القائمة، وتُهدّد بتقويض المكاسب الإنمائية التي تم تحقيقها.

أصحاب السعادة،

من دواعي اعتزاز دولة قطر أن تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سينعقد في الدوحة خلال الفترة من 23-27 يناير 2022، بعد أن كان مقرراً عقده في عام 2021، وتأجل مع العديد من المؤتمرات الأخرى نتيجة للظروف الاستثنائية الراهنة.

وفي إطار العملية التحضيرية للمؤتمر فإنّ دولة قطر تعمل بشكل وثيق مع رئاسة مجموعة أقل البلدان نمواً، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولن نألو جهداً لتوفير كافة مستلزمات إنجاح عقد هذا المؤتمر. كما يتم أيضاً عقد اجتماعات افتراضية بين دولة قطر ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان، لغرض مواصلة التنسيق وتباحث المسائل الهامة للتحضير للمؤتمر.

وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى زيارة العمل التحضيرية الأولى لوفد مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً إلى دولة قطر، التي انعقدت بشكل ناجح في شهر نوفمبر 2019، وتخللها مناقشات مثمرة وبنيّة مع وزارة الخارجية والجهات المعنية الأخرى بالدولة. ومن المتوقع أن تتعقد زيارة العمل التخطيطية المشتركة بين الإدارات إلى دولة قطر مبدئياً في شهر أكتوبر المقبل، حيث أنّ تأكيد موعد هذه الزيارة سيكون رهناً بالتطورات الجارية.

السيدات والسادة،

لم تتوانى دولة قطر يوماً عن القيام بدورها الريادي والمشهود له على المستوى العالمي كشريك فاعل في المجموعة الدولية، ولقد حرصت على

دعم أقل البلدان نمواً للتصدي لمواطني الضعف وللتحديات التي تواجهها، ولقد خصصنا جزءاً كبيراً من مساعداتنا الإنمائية الدولية لهذه البلدان.

وانسجاماً مع هذه الثوابت والالتزامات، اسمحوا لي أن أشير إلى إعلان حضرة صاحب السمو، أمير دولة قطر، خلال مؤتمر القمة للعمل المناخي الذي انعقد في شهر سبتمبر الماضي، عن مساهمة دولة قطر بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لدعم البلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، للتعامل مع تغير المناخ، والذي يعكس أهمية التضامن مع أقل البلدان نمواً التي تواجه تحديات خاصة في هذا المجال. ويقوم صندوق قطر للتنمية حالياً بتطوير آلية من أجل الاستجابة للتحديات المتعلقة بتغير المناخ من خلال استراتيجية مدتها 10 سنوات تهدف إلى دعم هذه الدول في تحقيق الأهداف الطموحة لاتفاق باريس وجهودها في مجال التنمية المستدامة.

أصحاب السعادة،

في الوقت الذي نُثني فيه على التقدم الهام المُحرز في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020، الذي يُشكل إطاراً مهماً للتغلب على التحديات، إلا أنه لا تزال هناك ثغرات بين الأهداف والغايات وبين الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع، وهو ما بيّنه الإعلان الوزاري الذي سيتم اعتماده اليوم.

وعليه فإننا على قناعة تامة بأن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس الذي ستستضيفه دولة قطر سينعقد في وقتٍ مناسبٍ وبالغ الأهمية خاصة في ضوء المشهد العالمي المُتغيّر والتحديات الناشئة، وسيستند إلى الخبرات المكتسبة في المؤتمرات السابقة، وسيُتيح فرصة فريدة لرسم مسارٍ يستجيب

لاحتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً، ويساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهدفها الشامل المُتمثِّل بعدم ترك أحد خلف الركب.

السيدات والسادة،

إنَّ رؤيتنا في دولة قطر حيال أهمية العمل الجماعي والتعاون، تُحتمُّ علينا العمل دون كَلَل لضمان إنجاز المؤتمر، وكلنا ثقة بأنَّ برنامج العمل الجديد للعقد المُقبل سيكون بمثابة خارطة طريق وأساس متين لرفع مستوى الطموح وعدم ترك أحد خلف الركب، وفرصة لبذل جهود متضافرة لمواجهة التحديات، وتمكين أقل البلدان نمواً من استثمار الفرص الزاخرة وتحقيق التقدُّم المنشود في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية على نحوٍ مستدامٍ وشاملٍ للجميع.

وختاماً، نتطلَّع للترحيب بكم في مدينة الدوحة ولمُشاركتكم الفاعلة في هذا المؤتمر الذي سيكون حدثاً فارقاً وإيجابياً في المساعي المُشتركة لإحداث تحسين جوهري وتلبية تطلعات أقل البلدان نمواً.

وشكراً،